

وكتوضيح على هذا الكلام نقول: ان وزن الحرف على هذا المذهب وزان القرينة في المجاز، فكما ان القرينة - و ان كانت اسما او كاسم في دلالتها على معنى مستقل - لا تدل الا على معنى في غيره فكلمة «يرعى» في «رايت اسدا يرمى» لا تدل الا على ان معنى «اسد» هو الرجل الشجاع و هي علامة على ذلك و الا فمن الواضح ان الدال على الرجل الشجاع هو «اسد» لا «يرعى» منفردا و لا مشتركا فكذلك الحرف.

مثال آخر لذلك: «زيد في الدار» ف «في» جانب الدار علامة لدلالة «دار» على الظرفية . نعم بين مثل «يرعى» والحروف فرق من جهة دلالة الاول على معنى اسمي لا يرتبط بالمقام خلافا لمثل «في» و «من» و سائر الحروف .

والشان في الحركات كالرفع و النصب و غيرهما ايضا كذلك.

نعم من عجائب الامور ذهاب المحقق الرضى في بعض مقالاته الى كون بعض الحركات الاعرابية كالتنوين في «زيد قائم» حرفا.¹ فتأمل.²

نقد نظريه العلامية

نرى - بعد ما عرفت تشديدا على النظرية الاولى - ان التضييق على هذه الفكرة سهل يسير و ذلك لما مرّ من ان الوضع تابع لما يحتاج اليه في فهم المرادات و المفاهيم فاذا افترضنا ان في مجال فهم المرادات و العينيات وجودات نسبية ربطية من دون ان تكون لها وجودات مستقلة و في انفسها من الجواهر و الاعراض فاللازم على الواضع او الواضعين بالتعيين او التعيين اختصاص الفاظ لهذه الوجودات وليست هي الا الحروف .

و اظن ان السبب في ذهاب مثل المحقق الرضى الى كون الحروف لا معنى لها - في بعض مقالاته - عدم تصوره لهذه المعاني الربطية حق تصور فذهب الى ما ذهب .

نعم في كون العلامات على وجه الاطلاق و على جميع الافتراضات لا معنى لها بحث بل نقاش لا نرى ضرورة في ذكره و البحث عنه .

و لتوضيح ما ذكرناه نقدا على الراي الثاني و تطبيقا على مثال «زيد في الدار» نقول: ان الحاكي عنه هذا الكلام وجودات من الجوهرين و العرضين و الربط ؛ و هي «زيد» و «الدار» اسمين دالين على جوهرين ، كما نفهم «مكانية دار لزيد» و «مكينيته لها» و هما عرضان لهما لفظاهما فالدار مكان و زيد مكين (الظرفيه) و هنا وجود آخر و هي نسبة زيد الى الدار المعبر عنها ب «في» لا الظرفية. و كأن بذلك نصل الى ان نعبر مكان مثل «في دالة على الظرفية»، ب «في لبيان الظرفية» و هكذا.

¹. لاحظ شرح الكافية، ج 2، ص 318.

². يأتي وجهه.

و بذلك تعرف الفرق بين الحركات و الحروف . فالرفع على الفاعل و النصب على المفعول و الجر على المضاف اليه و ان كانت دالات على كون الملحقات بها فاعلا و مفعولا و مضافا اليه ولكنها ليست على وجه كانت بازائها حقائق و وجودات من جنس المعنى، بل هذه الظاهرات محض قرارات بني عليها اهل اللسان محاوراتهم فبنوا ان يأتوا بالفاعل مرفوعا و بالمفعول منصوبا و هكذا و لابتنائه على العرف و البناء تراه معمولا به في مثل لسان العرب من دون العمل به في مثل لغة الفرس. و في إسناد مثل «قائم» الى «زيد» في «زيد قائم»، واقع غير الوصف و صاحبه و هو نسبة الثاني الى الاول و هي معنى حرفي نسبي ربطى.

و قد يقال يكون الدال عليها لفظا مقدر و هو لفظة «هو» ف «هو» في هذا المجال حرف لا اسم و اظن ان بذلك قولاً من أخصائي علم الإعراب و لذا تعادله في مثل لغة الفرس كلمة «است» و هي ليست الادالة على النسبة بين شيئين و ليس معناها الا بغيرها فهي حرف لا اسم و لا علامة. فتأمل.

الراى الثالث: كون الحروف لها معان في مقابلة المعانى الاسمية

لا ريب في ان الشهرة تعلقت بهذا الراى و لهم في توضيحه و تقريبه بيانات لا يخلو كثير منها من بعض النقاشات ككون بعضها غير جامع وغير ناظر الى جميع اقسام الحروف.³ كذلك بيّن في كثير منها اثر الحرف في الكلام لا معناه فيه.

و لعل اصح التعابير و اشملها و امتنها في بيان المعانى الحرفية: تعبير المحقق الاصفهاني عنها في جعله الوجودات على اربعة اقسام و جعل الوجودات بازاء الحروف «الوجود لا في نفسه».⁴

والواجب ذكره انه ليس على ان العينيات الخارجية هي معانى الحروف حتى يشدد عليه - كما ضيق عليه⁵ - ان الالفاظ موضوعة لذوات المفاهيم و الماهيات لا للموجودات الخارجية او الذهنية ، بل في كلامه بعض الشيء الدال على التفاته الى ذلك. و لعل في ما ذكرناه سابقا⁶ غنى عن ايراد توضيح لذلك فلا نعيد.

³ من باب المثال لاحظ تهذيب الاصول، ج1، ص 15؛ تشديدا على صنع المحقق النائني في المسالة في الاجود، ج1، صص 16-

22 و فوائد الاصول، ج1، صص 42-45.

⁴ لاحظ نهاية الدراية، ج1، ص 16 و 17 و عليه بعض آخر ممن جاء بعده قدس سره .

⁵ تلحظ في ذلك محاضرات في اصول الفقه ، ج1، ص 71.

⁶ الصفحة : 122، «قلت».